دور المرأة في الاقتصاد الجزائري

بوفامة / بعداش مسيكة*

Résumé :

La condition de la femme dans les différents pays a connu un intérêt grandissant à travers sa prise en charge par les institutions internationales et régionales. Cet effort s'est matérialisé par l'intégration de la femme dans les programmes de développement et les politiques de réforme économique, particulièrement par la promotion de son accès à l'emploi.

Deux éléments caractérisent la politique de l'Algérie depuis l'indépendance pour encourager et promouvoir la part des femmes dans le marché de l'emploi, la législation du travail interdit toute discrimination entre les femmes et les hommes d'une part, et l'éducation gratuite et obligatoire qui a donné des résultats remarquable, de sorte que le rapport filles/garçons et passé de 76.55 filles pour 100 garçons en (1990-19991) à 102 contre 100 en (1999-2000).

Toutefois que le nombre des garçons est plus grand que les filles, et si on prend les statistiques de la répartition de la population par rapport au genre dans la période (1990 - 2003) on trouve que la proportion fille ne dépasse pas 49.5 %.

Mais cette évolution positive n'a pas encore donné ses effets sur l'emploi de la femme, où sa participation ne représente que 14% en 2004.

Notons toutefois que l'évolution de la part de la femme dans le marché du travail et plus rapide que celle de l'homme avec 10% pour les femmes et 3.07% pour les hommes pour la période 1987-1998.

* أستاذة محاضرة بكلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.

ملخص:

لقد تزايد الاهتمام بمكانة المرأة في مختلف البلدان والعمل على ترقيتها وإعطائها المكانة التي تستحقها بمساندة المؤسسات الدولية و الإقليمية، وهذا باتخاذ الإجراءات الكفيلة باستفادة المرأة من برامج التنمية و سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بها هذه البلدان و خاصة ما تعلق بمشاركتها في سوق العمل.

و منذ الاستقلال، عملت الجزائر على تشجيع إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني، وأعطيت لها المكانة التي تستحقها. حيث يمنع تشريع العمل الجزائري أي نوع من أنواع التمييز يرتبط بالجنس. كما أعطى التعليم الإجباري والمجاني في الجزائر نتائج باهرة بخصوص تعليم الإناث، حيث تفوقن على الذكور في هذا المجال، حيث نجد نسبة إناث / ذكور انتقلت من 76.55 إناث مقابل 100 ذكور في الفترة (1990 - 1991) إلى 102 إناث مقابل 100 ذكور في الفترة (1999 - 2000).

هذا مع الإشارة لكون عدد الذكور أكثر من عدد الإناث، فإذا ما أخذنا إحصائيات توزيع السكان حسب الجنس في الفترة (1990-2003) نجد أن نسب الإناث لا تتجاوز 49.5 %.

إلا أن هذه النتيجة الايجابية لم تنعكس على العمالة النسوية، ومازالت نسب مشاركتهن ضعيفة مقارنة مع الذكور، حيث لا تتجاوز 14% سنة 2004.

تجدر الإشارة إلى أن هذه العمالة تتزايد بمعدل أسرع منه لدى الذكور. حيث تقدر بـــ 10 % في الفترة (1987ـــ1998) بينما تقدر لدى الذكور بـــ3.07 % في نفس الفترة.

مقدمة:

للمرأة في المجتمع الجزائري دورا هاما، والمقولة السائدة والقائلة بأن المرأة نصف المجتمع لدليل على ذلك، وأحيانا هذا الدور يتعدى هذا الحد، حيث نجد للمرأة العديد من المسؤوليات والأعباء من النشاطات التي تدخل ضمن ما يسمى بالعمل المنزلي و العمل في القطاع غير الرسمي، إلا أن العمل المعترف به للمرأة هو فقط ما يدخل ضمن القطاع الرسمي (هذا مع الإشارة لبدأ الاهتمام بنشاط المرأة في هذا المجال و محاولات رصده وإحصائه و ترقيته من طر ف الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة) والذي ترصده الإحصائيات والتي تبرز تطوره وبالخصوص في السنوات الأخيرة رغم تدنيه مقارنة و النشاط الاقتصادي لدى الرجال للعديد من الأسباب الإيديولوجية و الثقافية أو للعادات و التقاليد التي تعرقل تطور المرأة الجزائرية.

و بالإضافة لعدم رصد عمل المرأة ضمن القطاع غير الرسمي نجد فصل العمل المنزلي تماما عن النشاط الاقتصادي، فهو معتبر من النشاطات غير المنتجة حسب نظام المحاسبة الوطنية الجزائري و لا يدخل ضمن مجاميعها المختلفة، كالإنتاج الكلي الخام (La PTB) أو الإنتاج الداخلي الخام (La PIB) وحتى الناتج الداخلي الخام (Le PIB) نظرا للأسس النظرية لنظام المحاسبة الوطنية الجزائري، وهذا عكس النظام المحاسبي للأمم المتحدة والذي يعتبر الأعمال المنزلية من النشاطات المنتجة يدخلها ضمن هذه المجاميع، وعلى هذا الأساس نجد حوالي6 ملايين من النساء في الجزائر يصنفون ماكثات في البيت و منها غير منتجات رغم كثافة الأعمال اليومية التي يقمن بها و رغم أهميتها.

إلا أننا سنقوم بتسليط الضوء ضمن هذه المقالة على دور المرأة في الاقتصاد الجزائري بالتركيز على القطاع الرسمي فقط، نظرا لقلة الإحصائيات خارج هذا القطاع، وسنقسم العمل إلى النقاط التالية:

أولا: تفعيل دور المرأة في التنمية المستدامة

لا تزال المرأة الجزائرية تسير بخطى معتبرة لفرض وجودها في مختلف الميادين الاقتصادية، رغم المسؤوليات الملقاة على عاتقها كمسئولة أساسا عن تدبير أمور أسرتها من جهة والحفاظ على التماسك الأسري من جهة أخرى.

لكن رغم هذه المجهودات فإن الإحصائيات تبين تدني مشاركتها في العديد من المجالات في القطاع الرسمي وتركزها في قطاعات معينة هذا مقارنة بمشاركة الرجال من جهة ومشاركة المرأة في الدول المتقدمة من جهة أخرى. ويرجع هذا لأسباب إيديولوجية وثقافية، ونتيجة للعديد من التقاليد والفهم الخاطئ للتعاليم الإسلامية رغم أن هذه الأخيرة لا تفرق بين المرأة والرجل في هذا المجال، حيث نجد قوله صلى الله عليه وسلم (النساء شقائق الرجال).

وإذا كانت تحديات التنمية الاقتصادية والبشرية معتبرة في كل الدول، فإن تجاوز هذا التحدي يكمن في تفعيل الثروة الحقيقية للأمم والمتمثلة في مختلف عناصر تركيبتها البشرية من رجال ونساء، وتزداد هذه التحديات مع ما بدأت تفرزه العولمة من ضغوطات على المجتمعات النامية ومن بينها الجزائر والتي تبرز أكثر على المرأة مما يعرقل فرص مبادرتها ضمن الاقتصاد الرسمي. فأثر العولمة على التشغيل بصفة عامة

سلبيا لحد الآن، وعلى تشغيل المرأة بصفة خاصة نظرا لمكانتها الاجتماعية والاقتصادية المتدنية مما يجعلها من الفئات الأكثر حرمانا من فئات السكان.[1]

ورغم الضغوطات المختلفة فإن المرأة تسعى لفرض مكانتها في الاقتصاد، مستهدفة من وراء ذلك المشاركة في التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية على الخصوص كمنظور آخر للتنمية.

لكن حتى تستطيع هذه المرأة أن تشارك في هذا المسار، فإن مردود هذه التنمية يجب أن ينعكس على حياتها أولا، مما يعطيها دفعا قويا للمواصلة بشكل أكثر فعالية، فالهدف النهائي للتنمية البشرية هو تنمية الناس من أجل الناس ومن قبل الناس[2]، كما أن الاعتراف بمكانة المرأة ضمن المجتمع أصبح وعيا حقيقيا لدى مختلف الشعوب، ولقد تجلى ذلك من خلال العديد من المؤتمرات الدولية التي عالجت دور المرأة في التنمية وأصبح تمكينها من المشاركة في هذه التنمية من الاهتمامات العالمية.

إن أهم المؤتمرات التي يمكن ذكرها ضمن هذا المجال المؤتمر العالمي الرابع للأمم المتحدة حول موضوع المرأة المنعقد ببكين سنة 1995 والذي كرس مفهوم النوع، و لقد تعهدت فيه مختلف دول العالم على وضع برامج عمل متكاملة من أجل التعجيل في ترقية المرأة وضمان مشاركتها في جميع النشاطات في المجتمع، واعتماد مبدأ المساواة بين الجنسين، ولقد كان لهذا المؤتمر أثرا محسوسا على المستوى العالمي بخصوص تجسيد

[1] CNES : Le Travail féminin, Mai 2OO4, p 33
[2] PNUD : Rapport Mondial sur le développement Humain, 2000, p 33

منهاج العمل المتفق عليه ضمن مختلف دول العالم والهيئات الدولية، ويمكن أن نذكر ضمن هذا المجال:

ـ الإتحاد الإفريقي الذي حدد من بين أهدافه وضع برامج لتمكين المرأة من المشاركة الكاملة في التنمية المستدامة في بلدانها، ونتج عن ذلك الإعلان عن اتخاذ مبدأ المساواة بين الجنسين من طرف رؤساء الحكومات ضمن اجتماع الدورة الثالثة للاتحاد الإفريقي في أديس أبيبا (جويلية 2004) بالإضافة لتعميم هذا المبدأ ضمن كل البرامج ومنها برنامج النيباد؛

ـ من جهتها جامعة الدول العربية، جعلت من أهم أهدافها ترقية المرأة و حفظ حقوقها و ضمان مشاركتها في التنمية و تمكينها في المجالات الاقتصادية و السياسية والاجتماعية والثقافية. ولقد وافقت الجامعة على إنشاء منظمة المرأة العربية سنة 2000 أثر الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة المرأة العربية الأول والمنعقد في القاهرة (نوفمبر 2000) ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في مارس 2003؛

ـ من جهة أخرى ولتقييم نتائج مؤتمر بكين، انعقد في أفريل 2004 بطنجة اجتماع خرج بتوصيات أخرى لتحقيق نفس الهدف؛

ـ كما بدأ الاهتمام بمفهوم النوع الاجتماعي في الجزائر في الكثير من القطاعات، و قامت وزارة الخارجية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) بدراسة موضوعها "استراتيجية تعزيز الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة في عملية التنمية ".

ثانيا: مكانة المرأة الجزائرية ضمن استراتيجية التنمية

ضمن استراتيجيتها للتنمية ومنذ الاستقلال، حاولت الجزائر تشجيع إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني باعتبارها عنصرا فاعلا في المجتمع، خصوصا وأنها برهنت عن إمكانيتها الجبارة خلال الثورة التحريرية. فبدءا من برنامج طرابلس والذي كان أول دستور للجزائر المستقلة، نجده يؤكد على ترقية المرأة بإعطائها المكانة الحقيقية التي تستحقها، وألح البرنامج على إزالة كل العوائق التي تعمل على عرقلتها بالإضافة لتشجيع الحركات النسوية المختلفة.

ثم جاء دستور 1976 والذي طالب بترقية المرأة وحفظ حقوقها كزوجة وكأم وحماية حقوقها المادية و المعنوية. كذلك الدستور الوطني لسنة 1989 والدستور المعدل لسنة 1996 و الذي يعترف بنفس الحقوق والفرص بين الجنسين "المواطنون متساوون أمام القانون، سواء بالنسبة لميلادهم، عرقهم، جنسهم، آرائهم و غير ذلك".

أما برنامج الحكومة الحالية فيخصص فصلا كاملا للأسرة و قضايا المرأة، حيث يؤكد على العناصر التالية:

1 – تحسين نشاط التوعية في وسط الأسرة ولدى النساء في مجال الصحة والوقاية والتشجيع على تحديد النسل، كذلك ترقية محو الأمية؛

2 – توجيه وترقية المرأة الماكثة في البيت في استحداث الثروة وتحسين الدخل بواسطة القرض المصغر؛

3 – تطوير نشاطات الإعانة و التضامن الموجه للنساء والأطفال الموجودين في وضع صعب.

كما يؤكد البرنامج حرص الحكومة أيضا على ما يلي:

1 – تحسين أدوات معرفة و ترقية ومتابعة الوسط الأسري وقضايا المرأة عن طريق بنوك المعلومات التي تزود بواسطة التحقيقات الملائمة؛

2 – تعميم قضايا المرأة بواسطة نشاطات الاتصال، بما في ذلك استعمال مختلف المنشورات؛

3 – تنفيذ الاتفاقيات الدولية و القوانين ذات الصلة؛

هذا وتركز الحكومة جهودها أكثر في ترقية المكانة الاجتماعية للمرأة، سواء في مجال التشغيل العمومي وتقلد المسؤوليات، أو عبر مشاركتها في الاستثمار الاقتصادي.

لكن هذه المساعي الرامية لجعل المرأة كمحرك للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واجهتها عوائق مختلف ساهمت في خلق تمييز ضد المرأة و لصالح الرجل.

ومن هنا فإن عوامل تمكين المرأة في المجتمع الجزائري مازال أمامها الكثير رغم ما حققته، وهذا لا يعتبر من خصوصيات المجتمع الجزائري و إنما في الكثير من دول العالم وبالخصوص العربية، ففي فرنسا مثلا لا يزال هناك تمييز بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالرواتب، في حين لا يوجد هذا التمييز في القانون الجزائري، لكن في المقابل هناك حقوق قانونية للنساء في الغرب غير موجودة في بلداننا العربية.

ويمنع تشريع العمل الجزائري طبقا لأحكام الدستور أي شكل للتمييز يرتبط بالجنس. فالحق في العمل للجميع والمساواة بين العاملين مهما

كان جنسهم أو سنهم. ونص على أن العمال يستفيدون من نفس التعويضات مقابل نفس العمل عند تساوي التأهيل.[3]

هذا وقد أدخل تشريع العمل تدابير خاصة لحماية المرأة تتعلق بالأمومة و بوضعها في الخلية الأسرية، وتؤكد هذه التدابير على الخصوص على ما يلي:

1 ــ منع العمل في الليل،

2 ــ منع التشغيل في يوم عطلة رسمية،

3 ــ منع التشغيل في أعمال خطيرة أو غير نظيفة أو مضرة بالصحة،

4 ــ وقف علاقة العمل خلال فترة ما قبل الولادة، وبعدها، والاستفادة من ساعات الرضاعة النظامية.

كما ينص نفس القانون على إمكانية استفادة المرأة العاملة من فترة استيداع لمرافقة زوجها في حالة تغييره من مكان عمله أو لتمكينها من رعاية طفل أقل من 5 سنوات أو مصاب بعاهة تتطلب علاجا مستمرا.

كما اعتمدت الدراسة التي قامت بها الجزائر مع مكتب الأمم المتحدة للتنمية لوضع استراتيجية وطنية تأخذ بعين الاعتبار الطرح القائم على النوع الاجتماعي عند إعداد و تنفيذ البرامج الوطنية للتنمية.

إلا أن هذه التشريعات لم تصل بعد إلى الأهداف المسطرة لها، وإذا كانت عملية تمكين المرأة من مشاركتها في التنمية بشكل فعال يتوقف على

---

[3] القانون رقم 11 – 90 و المؤرخ في 21 أفريل 1990.

رفع مستويات (مؤشر تمكين المرأة) المعتمد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الملاحظ في واقع الدول العربية ومن بينها الجزائر، بعيدة كل البعد عن هذا الهدف حيث تأتي المنطقة العربية في المرتبة ما قبل الأخيرة بين مناطق العالم حسب مؤشر تمكين المرأة.

ولازالت المجتمعات العربية محرومة من قدرات نسائها، فمشاركتها السياسية و الاقتصادية لازالت هي الأقل في العالم سواء من حيث تمثيلها في المجالس التشريعية و مجالس الوزراء أو اليد العاملة، بالإضافة لتأنيث الفقر والبطالة والمسؤوليات الأسرية التي ضيقت الحصار على المرأة العربية مما كبح قدراتها الفعلية. ومن هنا فإن التنمية التي لا تشارك فيها المرأة هي تنمية معرضة للخطر[4].

ثالثا: مكانة المرأة الجزائرية في عالم الشغل

باعتبار اكتساب المعرفة هو حجر الزاوية في التنمية على العموم والتنمية البشرية على وجه الخصوص، عملت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال على تكثيف التعليم لكل أفراد المجتمع على حد سواء، وجعلته إجباريا من جهة ومجانيا من جهة أخرى، هذا مع إنشاء مدارس في جميع المناطق بدون استثناء.

ولقد كانت نتائج هذه الثورة الثقافية معتبرة، خصوصا بالنسبة للإناث، حيث كانت نسبة الفتيات في التعليم بطوريه الأول والثاني تتنامى بشكل مطرد خلال الزمن و يمكن تلمس ذلك من الجدول التالي:

---

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، ص 2 .

الجدول رقم (1) نسبة الفتيات في التعليم خلال الفترة 1969-2002

الموسم الدراسي	نسبة المشاركة
1970-1969	% 37.35
1980-1979	% 41.46
1990-1989	% 44.66
سنة 2002	% 46.98

المصدر: وزارة التربية الوطنية/إحصائيات

وتشير الإحصائيات الأخيرة أن نسبة الفتيات في التعليم الثانوي معتبرة أيضا وتعدت في الفترة الأخيرة نسبة الذكور وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (2) **نسبة البنات في التعليم الثانوي لسنتي 2000 و 2003**

السنة	2000	2003
التلاميذ المسجلون	975.862	1.095.730
% البنات منهم	% 56.15	% 56.73

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء / الجزائر في أرقام 2003

إن هذا الحضور المعتبر للفتيات في جميع أطوار التعليم ليس كميا فقط فهو نوعيا أيضا و يمكن الحكم على ذلك من الجدول التالي و الذي يبين التفوق الملحوظ للفتيات بالنسبة لنسب النجاح في جميع الأطوار وهذا ما يؤكده الجدول التالي:

الجدول رقم (3) نسبة النجاح في المنظومة التربوية للموسم الدراسي 1999-1998

أطوار التعليم	ذكور	إناث
نهاية التعليم الابتدائي	% 68.74	% 77.7
نهاية التعليم المتوسط	% 39.16	% 50.22
نهاية التعليم الثانوي	% 22.75	% 24.89

المصدر: وزارة التربية الوطنية/إحصائيات

وقد انعكس هذا التفوق للبنات ضمن نسبة النجاح في شهادة البكالوريا، ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول التالي و الخاص بسنة 2000.

الجدول رقم (4) نسبة نجاح الفتيات في شهادة البكالوريا (2000 و2004)

السنة	مجموع المسجلين	الفتيات المسجلات	النسبة المئوية	مجموع الناجحين	الفتيات الناجحات	النسبة المئوية
2000	445468	250321	%56.19	119325	70192	%58.82
2004	—	—	57.87%	175658	112567	%64.08

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات/الجزائر بالأرقام2000

CNES: 5éme rapport national sur le développement humain (Année 2003) Alger, décembre 2004, p 61.

وإذا كانت نسبة الفتيات في التعليم العالي قبل بضعة سنوات أقل من تلك الخاصة بالذكور، وهذا حتى الثمانينات. فقد بدأت تتزايد بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة بالموازاة وتزايد نسبة النجاح في شهادة البكالوريا، ونلاحظ ذلك بوضوح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5) نمو نسبة الفتيات المسجلات في التعليم العالي

الموسم الدراسي	النسبة
1991 – 1990	%39.5
2001 – 2000	%52.6
2003 – 2002	%55.4

المصدر: نفس المصدر السابق ص61 : CNES (2004)

كما يلاحظ تزايد نسب الإناث في بعض الفروع الجامعية مقارنة بالذكور، وهذا ما يبينه الجدول التالي و الخاص بسنة 2000.

الجدول رقم (6) نسبة الإناث في بعض الفروع الجامعية لسنة 2000

الفرع	النسبة المئوية
الآداب	% 70.43
العلوم الطبيعية	% 62.17
العلوم الدقيقة	% 42.17
الهندسة المدنية، الكهرباء، الميكانيك	% 21.68

المصدر :وزارة التعليم العالي

وكنتيجة للحضور المكثف للإناث في أغلب مراحل التعليم، انعكس ذلك على نسبة المتحصلات على الشهادات الجامعية سنويا، حيث وصلت هذه النسبة في نهاية الموسم الدراسي (1990 ــ 1991) إلى 40 %، وفي (1999 –2000) تعدت 55.5 %، أما سنة (2000 ــ2000) فوصل إلى 58.2 %.

ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة للدراسات العليا، حيث نجد 46.9 % من المسجلين في الماجستير إناث و 55.1 % في شهادة الدراسات الطبية المتخصصة، و 32.9 % في دكتوراه الدولة طب. كذلك بالنسبة للماجستير في العلوم الدقيقة وصلت هذه النسبة 56.2 % و 43.1 % بالنسبة لشهادة الدكتوراه في نفس الاختصاص.

إن هذا النمو للإناث في مجال التعليم بالنسبة لكل المستويات كان له أثرا إيجابيا على تزايد نصيبهن في مجال العمل، و حسب الدراسات المقامة ضمن هذا الموضوع، كلما زاد مستوى التعليم للإناث، كلما زاد نصيبهن في العمل. فأكثر من نصف الإناث العاملات لديهن مستوى التعليم الثانوي وأكثر، بينما لا تتجاوز هذه النسبة لدى الذكور الربع.

كما أن معدل النمو السنوي المتوسط للعمالة النسوية أكبر من ذلك المعدل الخاص بالعمالة الكلية، وهذا أدى لتضاعف العمالة النسوية 5 مرات خلال الفترة (1997-2003).

لكن رغم ما تبينه الإحصائيات السابقة من كفاءة الإناث في التعليم مقارنة بالذكور وتأثير ذلك على تزايد وتيرة نمو العمالة النسوية، فإن هذا لم يكن له الأثر المماثل في مجال التشغيل و اتخاذ القرار والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (7) نمو العمالة النسوية في الفترة (1966- 2003)

السنة	1966	1977	1982	1992	2000	2001	2003
النسبة	% 2	%7.7	%10	%11,6	%12,89	%13,18	% 14

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000

ـ رسالة الأسرة، ملف المرأة والعمل، العدد الثالث سبتمبر 2004

- CNES : Le Travail féminin Mai 2004.

وإذا كان هذا الجدول يبين ضعف نسبة العمالة النسوية مقارنة مع الرجال، فإنه يبين أن هذه النسبة لا تزال بعيدة جدا عن إمكانيات المرأة الجزائرية والخاصة بمستواها العلمي وتفوقها في هذا المجال، وهذا يدل عن عدم استغلال هذه الطاقة الفعالة التي تتوفر عليها الجزائر.

وإذا كانت هذه النسبة لعمل المرأة منخفضة على العموم فإن نصيب المرأة الريفية ضمنه ضعيفا جدا وهذا راجع لنشاطها ضمن القطاع غير الرسمي و الذي لا نجده في هذه الإحصائيات، والجدول الموالي يبين لنا هذا التفاوت في العمل الرسمي بين المرأة الريفية و المرأة في المدن.

الجدول رقم (8) توزيع العمالة حسب الجنس و حسب المناطق بالأعداد والنسب لسنة 2003

المناطق الجنس	المدن	الأرياف	المجموع
الرجال	3131440	2619591	5751031
النسبة حسب الأسطر	%54.45	%45.55	%100
النسبة حسب الأعمدة	%80.58	%93.63	%86.04
النساء	754485	178176	933024
النسبة حسب الأسطر	%80.9	%19.1	%100
النسبة حسب الأعمدة	%19.42	%6.37	%13.96
المجموع	3886288	2797768	6684056
	%58.14	%41.86	%100
	%100	%100	%100

المصدر: إحصائيات من الديوان الوطني للإحصاء (الثلاثي الثالث 2003).

يبين هذا الجدول أن نسبة النساء العاملات في القطاع الرسمي ضعيفة مقارنة بنصيب الرجال العاملين بالإضافة لتركزها في المناطق الحضرية. فإذا كانت نسبة العمالة النسوية الكلية سنة 2003 تمثل 13.96% ، فإن نصيب المرأة الريفية ضمن هذه النسبة لا يتعدى 19.1 %، بينما لدى الذكور نجد هذه النسبة متقاربة، 54.45 % في المدن مقابل 45.55 % في الأرياف.

وبالإضافة لضعف العمالة النسوية، رغم النمو المتسارع في السنوات الأخيرة لهذه العمالة، فإننا نلاحظ أن حجم البطالة لهذه الفئة تضاعف بـــ 15 مرة في الفترة (1977 – 2003) أي بمعدل نمو 11 % بينما معدل تزايد البطالة الكلية للجنسين يساوي 4.8 %.

رابعا: أسباب ضعف العمالة النسوية

تتشابه المشاكل التي تواجه المرأة على المستوى العالمي و تلك التي تواجه المرأة الجزائرية (ربما يكون هناك اختلاف في الكم والكيف وخاصة في الأماكن الفقيرة من العالم كأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية)[5] وسنلخص أهمها في النقاط التالية:

ـ النظرة السلبية لعمل المرأة، ورغم تغير نظرة المجتمع الجزائري لعمل المرأة في الاتجاه الإيجابي فلا يزال يعتبر ثانويا مقارنة وعمل الرجل[6].

ـ إذا كانت أزمة الشغل في الجزائر من الأسباب الرئيسية لصعوبة الحصول على منصب عمل، فإن حدة هذه الأزمة تتزايد أكثر بالنسبة للإناث مقارنة بالذكور، خصوصا بالنسبة لمناصب الشغل الدائمة وتلك الخاصة بمراكز اتخاذ القرار؛

ـ ثقل المسؤوليات العائلية بالنسبة للإناث خصوصا بعد الزواج والأمومة، وهذا من أهم أسباب التخلي عن العمل عند الإناث، حيث صنف من أهم عوامل عدم الإستقرار عند الإناث واعتباره عامل استقرار عند الذكور؛

- عدم مرونة تحرك المرأة لمراكز العمل خارج مقاطعة إقامتهن، للنقص في السكن، النقل و لعدم تقبل العائلات هذه الوضعية، و تزايد تأثير هذا العامل خلال العشرية السوداء وما نتج عنها؛

---

[5] عائشة عبد الهادي: أهمية إدماج المرأة اقتصاديا و اجتماعيا في المجتمعات العربية وانعكاساتها الإيجابية على التنمية، منظمة العمل العربية، الجزائر 2004، ص1.

[6] CNES: rapport de développement humain, décembre 2004.

– عدم ملائمة المحيط وعمل المرأة الجزائرية، وهذا بغياب المرافق والخدمات الضرورية كدور الحضانة للأطفال، عدم ملائمة التوقيت المدرسي للتلاميذ وأوقات عمل الآباء، عدم ملائمة أسعار الصناعات الغذائية، والأجهزة والخدمات المساعدة للتخفيف من الأعباء المنزلية وكل ما شابه ذلك، هو خارج عن الإمكانيات المالية للأسر.

لقد عملت أغلب هذه الأسباب على تخلي العديد من النساء عن مناصب شغلهن وعلى تركز العمالة النسوية في الجزائر في بعض القطاعات، و هذا لملائمة طبيعة هذه الأعمال و الوضعية التي يعشنها و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (9) نسبة المرأة في بعض القطاعات المهنية

التعليم	أكثر من 50 %
الصحة	أكثر من 60 %
القضاء	أكثر من30 %
الصحافة	أكثر من55 %

المصدر:الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة:رسالة الأسرة، ملف المرأة والعمل، العدد الثالث سبتمبر 2004.

وإذا ما كانت نسبة الإناث في التعليم والصحة تغلبت على نسبة الذكور، فإنه كلما صعدنا في الهرم الوظيفي قلت نسبة الإناث، أي بمعنى آخر لا تزال نسبة الإناث في مراكز اتخاذ القرار ضعيفة جدا مقارنة بتلك الخاصة بالذكور.

وإذا ما عرفت الفترة الأخيرة تزايد طلب الإناث على العمل خصوصا على مستوى آليات التشغيل الحكومية والتي تهدف التخفيف من البطالة و توفير مناصب الشغل، مما أدى لانخفاض معدل البطالة لدى الإناث من 29 % سنة 1999 إلى 23 % سنة 2003 فإن أغلب الاستفادات خاصة بمناصب الشغل المؤقتة ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول التالي:

الجدول رقم (10) حصة الإناث من آليات التشغيل سنة 2002

الصنف	العدد الإجمالي	نسبة الإناث
نشاط الصالح العام	168626	% 41
أشغال المنفعة العمومية	203632	—
عقود ما قبل التشغيل	9022	% 65
تشغيل التضامن بمبادرة محلية	141000	% 45
قروض مصغرة	11216	% 30.49
آلية المؤسسات المصغرة	41339	% 11.53
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	—	% 4

المصدر:الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة. العدد الثالث، سبتمبر 2004.

ــ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2004.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة استفادة الإناث معتبرة من مختلف مناصب الشغل ما عدا تلك الخاصة بآلية المؤسسات المصغرة ومؤسسات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ويرجع سبب ذلك لكون النسب المعتبرة خاصة في أغلبها بمناصب شغل مؤقتة و موجهة للدعم

الاجتماعي ومحاربة التهميش و الفقر، أما النسب الضعيفة فهي خاصة بخلق الثروة ومناصب الدخل الدائمة.

لكن رغم كل هذا فقد تقلدت المرأة الجزائرية عدة مناصب على مستوى صنع القرار، فهناك امرأة رئيس مجلس دولة و 17 وزيرة منذ سنة 1962 منها 4 في الحكومة الحالية، بالإضافة لسفيرتين و34 رئيسة محكمة و31 رئيسة برلمان و 3 واليات و واحدة والي منتدب وثلاثة أمينات عامات للولاية وأربعة مفتشات و سبعة رئيسات دوائر ورئيستي حزب منها واحدة ترشحت للانتخابات الرئاسية.

وإذا كانت نسبة مشاركة المرأة في التشغيل ضعيفة مقارنة بنسبة الرجال، فإنها تتزايد بوتائر أسرع منها لدى الرجال، حيث تضاعفت نسبة النشاط النسوي الصافية وانتقلت من8.7 % سنة 1987 إلى 17 % سنة 1998، وهذا بزيادة سنوية متوسطة تقدر بـــ 10 % في نفس الفترة، بينما كانت نفس النسبة لدى الرجال تساوي 3.07 %، هذا مع سيطرة المرأة على بعض القطاعات كما تقدم.

ومن خلال كل ما تقدم يمكن القول أن المرأة الجزائرية ستتمكن من فرض وجودها أكثر فأكثر والتعبير عن إمكانياتها الحقيقية إذا ما وفرت لها الشروط الضرورية لذلك والقائمة على العوامل الأساسية لمفهوم النوع الاجتماعي الذي شكل أساس برامج التنمية ضمن المؤتمر العالمي الرابع

للمرأة المنعقد في بكين سنة 1995 والذي اعتمد من مختلف دول العالم ومن بينها الجزائر، و يرتكز هذا المفهوم على العوامل[7] الرئيسية التالية:

ـ تحديد وتحليل الاختلافات في العلاقات التي ينتجها المجتمع بين الإناث والذكور؛

ـ تحديد أسباب و أشكال عدم التوازن في هذه العلاقات ومحاولة تقويم هذا الاختلال؛

ـ تعديل العلاقة وتطويرها بهدف تحقيق العدالة والمساواة ليس فقط بين الإناث و الذكور، بل بين أفراد المجتمع جميعا لإرساء سياسات قادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الخاتمة:

إن مكانة المرأة ضمن مختلف المجتمعات أصبحت تلاقي اهتماما معتبرا نظرا للوعي بمدى أهمية هذه المكانة، ولقد تجلى ذلك في العديد من المؤتمرات الدولية والتي عالجت دور المرأة في التنمية وأصبح تمكينها من الاهتمامات العالمية، خصوصا عقب المؤتمر العالمي الرابع للأمم المتحدة حول موضوع المرأة والمنعقد في بكين سنة 1995.

ولقد كان الاهتمام بمكانة المرأة في الجزائر منذ الاستقلال، ونجد ذلك في جميع الدساتير. وفي الوقت الراهن زاد الاهتمام بمفهوم النوع الاجتماعي في الكثير من القطاعات، حيث قامت وزارة الخارجية بالتعاون مع مكتب

---

[7] الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة و المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة، العدد صفر، جانفي 2004.

الأمم المتحدة (PNUD) بدراسة "استراتيجية الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة في عملية التنمية".

و قد أثبتت المرأة الجزائرية قدراتها في القيام بالمهام المنوطة بها على جميع المستويات، خصوصا وأنها تبوأت مكانة معتبرة في سلم العلم و المعرفة، حيث أثبتت تفوقا في جميع أطوار التعليم، ونلاحظ ذلك خصوصا في نسب النجاح في شهادة البكالوريا، حيث وصلت هذه النسبة سنة 2004 إلى 64.08 %.

ساعد هذا التقدم الذي تم إحرازه في مجال تعليم الإناث في تحسين نمو العمالة النسوية، حيث تضاعفت 7 مرات خلال الفترة (1966ـ2000) كما تغلبت نسب مشاركة الإناث في البعض من الفروع المهنية عن نسب الذكور، حيث فاقت 50 % في التعليم و60 % في الصحة و55 % في الصحافة و30 % في القضاء.

إلا أن هذه النتائج لم ترقى للإمكانيات الحقيقية للمرأة الجزائرية، فنسبة العمالة النسوية لا تتعدى 14 % سنة 2004، كما أن أغلب الاستفادت التي حصلت عليها ضمن آليات التشغيل تعتبر في أغلبه مناصب شغل مؤقتة و موجهة للدعم الاجتماعي و محاربة التهميش و الفقر، بينما تلك الموجهة لخلق الثروة و مناصب الشغل الدائمة فضعيفة جدا، حيث وصلت 11.5 % ضمن آلية المؤسسات الصغيرة و 4 % ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ومن هنا فإن هذا الضعف في مشاركة الإناث ضمن مجال التشغيل يستلزم التحري عن أسبابه الحقيقية لإعطائهن فرص حقيقية قائمة على تحديد

أسباب الاختلال، ومن ثمة تعديل العلاقات التي ينتجها المجتمع بين الإناث و الذكور على أساس العدالة و المساواة، هذا إذا كانت هناك إرادة حقيقية للاستفادة من هذه الطاقات لضمان التنمية المستدامة و التي تلاقيها تحديات أكثر ضمن التغيرات الراهنة على المستوى العالمي و بشروط العولمة القاسية.

المراجع:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 الأردن.

2. المجلس الوطني والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة2000 الجزائر.

3. عائشة عبد الهادي: الصعوبات التي تواجهها المرأة العربية وكيفية التعامل معا، منظمة العربية، الجزائر 2004.

4. الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة، العدد صفرو الثالث 2004.

5 . CNES, Le travail féminin, Mai 2004 Alger.

6 . CNES: Le secteur informel illusions et réalités, juin 2004.

7 . ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Alger 2000.